المراكز السكانية بين التمدين والاستقرار؛ "مقاربة مفاهيمية"

Population centers between urbanization and stability. A "conceptual approach "

د. محمد المامي محمد عبد الله

المدرسة العليا للتعليم – نواكشوط

(موريتانيا)

imema2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/10/26 تاريخ القبول: 2020/12/30

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع المراكز السكانية بين التمدين والاستقرار؛ "مقاربة مفاهيمية"، حيث تم التركيز على تبيان مدلول كل مصطلح من هذه المصطلحات حسب ما أبانت القواميس اللغوية والمعاجم المتخصصة. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور خصص أولها لمقاربة التمدين بين المصطلح والمفهوم، بينما تناول الثاني مفهوم الاستقرار وعلاقته بالتمدين، في حين تعرض المحور الثالث لمفهوم المراكز الصغيرة وما يميزها عن المراكز الحضرية. كما دعا الباحثين إلى ضرورة تعميق البحث لتحديد وضبط المفاهيم في مجال العلوم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية:مفهوم الاستقرار؛ مفهوم التمدين؛المراكز الصغيرة؛المراكز الحضرية؛ جغرافية المدن.

Abstract:

This research deals with the subject: "population centers between urbanization and stability". A "conceptual approach", where the emphasis is on clarifying the meaning of each of these terms as indicated by linguistic dictionaries and specialized dictionaries. The research is divided into three axes, the first is devoted to the urbanization approach between the term and the concept, while the second concerns the concept of stability and its relation to urbanization, and finally the third axis introduces the concept of small centers and what distinguishes them from urban centers. It is also a call to researchers of the need to deepen research to define and master the concepts in the field of social sciences.

Keywords: **The concept of stability**; **the concept of urbanization**; **small centers**; **urban centers**; **the geography of cities.**

المقدمــة:

من خلال تتبعنا للبحوث والدراسات المقدمة في جغرافية المدن تبين لنا وجود خلط كبير لدى بعض الباحثين في مفهومي الاستقرار والتمدين من جهة، والمراكز الصغيرة والحضرية من جهة أخرى، وهو ما دعانا للتطرق لهذا الموضوع من الناحية المفاهيمية البحة.

معلوم أنه يتعين على الباحث تقديم المفاهيم والمصطلحات التي سيتناولها في بحثه لتوضيح ما سيتناوله بدقة وخاصة ما يتعلق بمفاتيح عنوان البحث وما ترمي إليه، حتى يتعرف القارئ، منذ البداية، على عمقها، درءا لكل التباس أو غموض. فالبحث يُحَتِّمُ التنقيب في ميدان من المعارف غير مكتشف أو غير معروف بشكل كبير[1].

وهذا يعني أن ضبط المفاهيم وتحديد المصطلحات المستخدمة في أي دراسة أمر ضروري، وذلك من أجل أن تكون مدلولات هذه المصطلحات واضحة ومحددة، بحيث لا تترك الفرصة لاحتمال الخلط بين مدلول وآخر للمصطلح نفسه.

إشكالية البحث:

إن المفهوم هو المدخل الأساس لعالَم الأفكار، وإذا حصل أي لبس في المفهوم فإنه يؤدي بالضرورة إلى خلل في المصطلح المعبّر عنه، وتاليًا يقع الخطأ فيما يترتب عليه من الآثار فيما بعد، والبحث في المفاهيم والمصطلحات بحث أساسي، وليس بحث كماليًا، كما يظن بعض الباحثين، حيث لا يمكن حل أي مشكلة فكرية إلا إذا تمّ تفكيك البنية المفاهيمية لهذه الفكرة. ومصطلحات التمدين والاستقرار والمراكز السكانية مصطلحات متقاربة في المعنى مختلفة في المضامين، وكثيرا ما يخلط بينها الباحثين، فنادرا ما تجد باحثا يفصل بينها فصلا علميا دقيقا، وهو ما يجعلنا نثير التساؤلات التالية:

– ماذا يعني مصطلحي التمدين والاستقرار في اللغة والاصطلاح؟ وما العلاقة بينهما؟

– ما هومفهوم المراكز الصغيرة وما يميزها عن المراكز الحضرية؟

أهداف البحث

نسعى في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

– أهمية قضية صياغة المصطلحات الدقيقة إزاء المفاهيم العلمية المختلفة في العلوم الاجتماعية.

– بيان أثر الخلل المنهجي في بناء المفاهيم والمصطلحات على البنية المعرفة لهذه العلوم.

– أهمية توحيد بناء المفاهيم والمصطلحات العربية السليمة والموحّدة التي تنير طريق البحث العلمي والتعليمي والمعرفي.

– المساهمة المتواضعة في مجال البحث العلمي، وإثراء التراكم المعرفي والمنهجي في جغرافية المدن.

– تمكين الباحثين والمهتمين بجغرافية المدن، من إدراك خطورة الخلط بين المصطلحات، وخاصة في مجال البحث العلمي.

منهجية البحث:

تمثلت الخطوة الأولى من هذا البحث، في الاطلاع على مجموعة من الأبحاث والأطاريح والمنشورات والتقارير والبحوث التي تدخل في إطار الجغرافيا الحضرية والريفية بشكل عام، والتي تتناول موضوعات تهتم بمفهومي التمدين والاستقرار بشكل خاص، وذلك في مناطق مختلفة من العالم.

وقد ساعدت هذه الخطوة في إثراء فكر الباحث وأعطتنا تصورا عن طريقة الدراسة ونوعية المصادر التي يجب الاعتماد عليها، وكذا أهم المشاكل التي تواجه الباحثين في مثل هذه المواضيع... أما الخطوة الثانية، فكانت البحث الجاد عن كل المعطيات المتعلقة بمفاهيم التمدين والاستقرار والمراكز السكانية.

واعتمدت هذه الدراسة أساسا على المنهج الاستنباطي وخاصة منه ما يُستوحى مِن المناقشة النظرية والعقلية للظاهرة موضوع البحث، حيث يعوِّض التجربة بمقارنة النموذج للظاهرة بمعطيات الواقع؛ وذلك عن طريق القياس المنطقي.

وتبعا لهذا الطرح، نقدم للباحثين في جغرافية المدن والأرياف، الفرق اللغوي والاصطلاحي لمصطلحي الاستقرار، الذي يرتبط أساسا بالمجال الريفي، والتمدين المتعلق بالمجال الحضري، وذلك كما عَرَّفَتْها المعاجم اللغوية العربية والأجنبية والمعاجم المتخصصة.

أولا: التمدين مقاربة في المصطلح والمفهوم:

أصبح مفهوم التمدين من المفاهيم الأكثر تداولا بين الجغرافيين، خلال النصف الأخير من القرن العشرين، ورغم هذا التداول، فإن المفهوم ظل مختلطا ويحتاج إلى التوضيح، ذلك أن التعاريف التي قُدِّمَت في هذا المجال، كانت دائما تعكس الخلفية التخصصية للباحثين، ولا تعدو كونها دراسة لحالة معينة، يصعب تعميمها، طالما أن لكل مجال خصوصيته الجغرافية والتاريخية. ومحاولة منا لتحديد هذا المفهوم، سنقاربه انطلاقا من إطاره اللغوي والمتخصص العام.

1- التمدين في المعاجم اللغوية:

اشتق مصطلح **التمدينفي اللغة** العربية من فعل "مَدَن"، وهو ما تُبينه المعاجم اللغوية المختلفة، فقد ما جاء في القاموس المحيط: مَدَنَ: أقام. ومنه "المدينة" للحصن يبنى في أصطمَّة أرض، وتجمع على مدائن ومُدُن ومُدْن[2].

وفي لسان العرب، مَدَنَ بالمكان: أقام به، فعل مات، ومنه المدينة وهي فعيلة، وتجمع على مدائن بالهمز، ومدَّن ومدُن بالتخفيف والتثقيل. والمدينة: الحصن يبنى في أصطمَّة الأرض، وكل أرض يبنى بها حصن في أصطمتها فهي مدينة، والمدينة: اسم مدينة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم... ومَدَنَ الرجل إذا أتى المدينة[3].

وفي محيط المحيط: مَدَنَ بالمكان يَمْدُنُ مُدُونًا: أقام. ومَدَنَ المدينة: أتاها. ومَدَّنَ المدائن تمدينا: مصرها وبناها. وتمدَّن الرجل: تخلق بأخلاق أهل المدن، وانتقل من حالة الخشونة والبربرية والجهل إلى حالة الظرف والأنس والمعرفة والمودة. وتَمَدْيَنَ الرجل تنعم... والمدينة: المِصْرُ الجامع، وقيل الحصن يبنى في أصطمَّة أرضٍ، جمعها مدائن ومُدُن ومُدَّنُ. وقيل المدينة وزنها فعيلة لأنها من مَدَنَ بمعنى أقام[4].

وأيضا في الكامل الوسيط: فإن Urbanisation تعني تمدين وتحضير منطقة، وUrbaniser تعني مدَّن وحضَّر، حوَّل إلى الحضر من حالة الريف[5].

ويتضح من هذه المعاجم والقواميس، أنها تتفق على أن لفظ "التمدين" يعني الإقامة في المدينة، والأخذ بحياة الحضارة، والتحول من حياة البداوة والخشونة إلى حياة التحضر، والعيش في المدينة بما فيها من رقي ومرافق حيوية ومنشآت حضارية وعمرانية، وما يرافق ذلك من تحول في السلوك.

2- التمدين في الاصطلاح، الواقع تجاوز المفهوم

حسب موسوعة Auzou، فإن مصطلح Urbain هو اسم لثمان من الباباوات في الكنيسة[6]، وUrbanisation هي فعل بموجبه يتم تحويل منطقة ريفية إلى مدينة، وذلك بتهيئتها، وهي أيضا، تعني تركز السكان وتكاثرهم في المدن[7]. وحسب معجم المصطلحات الجغرافية المؤَلَّف تحت إشراف Pierre George فإنّ مصطلحتَمَّدُن، هو تعبير جديد لتحسين الإطار المعيشي للأطراف المدينية التي تكتسح البيئة الريفية، وتربطها باقتصاد وحياة المدن[8].

والتمدين بالمعنى الدقيق، هو ظاهرة تطور المدن وتركز السكان فيها، وينجم عنها مفهومان:

- تطور سكان المدن، تكاثرها وامتدادها في دولة ما، أو في جزء من قارة أو إقليم؛
- تحول المكان الريفي أو شبه الريفي إلى مكان مديني، بتأثير النمو الديمغرافي والمجالي للمدينة.

وهناك معنى ثانوي مشتق، هو كون التمدين الفن الذي يعطي لمكان خام (أو مكان ريفي) الصفات المدِينية؛ عن طريق إنشاء الأبنية وتنظيم البنى الملائمة لتلبية حاجيات نمو المدينة، أو التجمع السكاني أو المركب المديني[9].

ويرى Brunetفي معجم "المصطلحات الجغرافية معجم نقدي" أن التمدين هو تطور وتوسع السكان الحضريين، ويستخدم في بعض الأحيان بمعنى التكيُّف مع نمط حياة الحضر وعادات الاستهلاك الحضري. وتمدين الأرياف يمكن أن يتم بإدخال السيارات والهواتف والتلفزيون وآلات التصبين وغيرها، إلى هذه الأرياف.

ذلك أن كلمة "الحضري" أصبحت تطلق على كل ما يتميز بالتصنيع والعصرنة، بداعي أن التمدين أصبح الآن يتم خارج المدن، وقولنا إن التمدين متواصل، هذا لا يعني أن درجة التمدين في ازدياد.[10]

وفي نظر المؤلفين بوويرBauer ورو Roux، فلا تفهم ظاهرة التمدين الريفي إلا في إطار تداخل بين الأشكال التمدينية والحيز الريفي، إذ تنجم عن التدفق الحضري عبر المجال الريفي[11].

وحسب قاموس الجغرافيا، لمؤلفه علي لبيب، فإن كلمة "تمَّدُن" ترادفها كلمة تحضر وتعني:[12]

- اكتساب خاصية حضرية؛
- عملية تنظيم وتجهيز موقع لتطوير أو إنشاء تجمع حضري؛
- تركز متزايد للسكان داخل التجمعات الحضرية.

ويظهر من المعاجم السابقة أن عبارة "**تمدين**" من بين العبارات المستعملة في الدراسات الجغرافية الحديثة، للدلالة على تطور المجال والأرياف بصفة أخص، وهي أكثرها ترددا وشيوعا. وهي تحمل مضامين كثيرة اقتصادية

واجتماعية سوسيولوجية وفكرية وحضرية ...

والواقع، أن **التمدين**، ظاهرة إنسانية مركبة قد تَعني تعميم نمط العيش والإنتاج الحضري، باعتبار المدينة هي منطلق الحركة والمركز المنظم لها، كما تعني وصول الكل، بما فيهم الفلاحون، إلى أرقى أشكال العيش والإنتاج، كما تعني تكيفا جذريا للمجال لضرورات العمل والترفيه. وتعني فعل المدينة في الريف، فالمدينة هي الفاعل والريف موضوع فِعلها.

لقد تبلور مفهوم الكلمة عبر مراحل تطورية، إذ كانت تخص في البداية المدينة وحدها، ثم صارت تستعمل في دراسة تحولات القرى، عندما تَعرف تركزا للسكان والأنشطة، وأخيرا تطور الأرياف. إنها من أكثر العبارات المتعددة الصلاحية استعمالا، في الميدان العلمي والدراسات الجغرافية الحديثة.

ويكفي أن نشير على سبيل المثال، إلى الفارق الكبير في مضمونها عند استعمالها للدلالة على تقريب ظواهر يغلب عليها الانتشار المجالي، كالتوسع الحضري، واستعمالها لتقريب ظواهر اجتماعية وثقافية، كتمدين نمط العيش والسلوك والعلاقات.

ومن البديهي أن هذا التعدد في الاستعمالات يؤدي إلى خلط كبير، بل إلى الشك في مدى ملاءمة عبارة "تمدين" في دراسة أكاديمية. إلا أن هذا الغموض والشك يجعلان العبارة نفسها تحتاج إلى البيان والدراسة لتحديد مصطلحها ومضمونها. كل هذا، من شأنه أن يقنع الباحث الجغرافي، بأن تحديد مضمون واستعمال عبارة تمدين يكون إحدى الأولويات الضرورية لكل دراسة جغرافية جادة لمعرفة المجال والمجتمع.

وننصح أولا، بالتخلي عن استعمالها للدلالة على نشر المكاسب المادية والثقافية ذات الأصل الحضري، لأن هذا المفهوم يتضمن دِلالة إيديولوجية، إذ يثير مسألة تنميط وتوحيد تدريجي للمجالات والفئات التقييمية الصريحة أو الضمنية للنماذج الثقافية المقابلة للمدينة والريف. إن من شأن هذا الاستعمال أن يُخفي حقيقة التحولات أكثر من كشفها. ولعل مصدر هذا الغموض مستمد من أصل العبارة فهي مشتقة من المدينة، وما دامت هذه الأخيرة تعرض من المظاهر والصور والأجواء وتلبي من الحاجيات ما لا حصر له، فكذلك يكون فعلها محملا بمعاني كثيرة جدا.

ويبدو واضحا، أن عبارة "تمدين" فرضت نفسها على مستويات كثيرة، لم تتمكن بعد من صياغة قاعدة واضحة للعوامل التي تربط بين تغيرات التعمير والمجالات من جهة، وبين العلاقات الاجتماعية للانفتاح من جهة أخرى. ولهذا السبب نرى أنفسنا مضطرين للأخذ بالنظرية الجغرافية للمدينة والعلاقات بين المدينة والريف في طيات التطور المجالي[13].

والخلاصة، أننا نترك الاستعمال المعنوي لعبارة التمدين، ويبقى استعمالها لتحديد شكل من العلاقة غير المحدودة بين أنوية سكنية قوية التركز هي المدينة، وما سواها من المجال، ونستعملها للتمييز بين مجموعات تتميز بهيكلة مجالية، وبعلاقة بين ما اصطلح على تسميته مدينة وباقي المجال المتميز عموما بكثافة سكانية ضعيفة.

وبعبارة أخرى العلاقة بين الحضري والريفي، فهذا التوزيع المتباين بكلى الطرفين لا بد وأن يكون له أثر

مفعول قوي على دينامية المجال والمجتمع.

و**للتمدين** مظاهر متعددة، فهو لا يقتصر على توسع مجالات حضرية قديمة أو ظهور تجمعات حضرية جديدة، بل يتعداها إلى التأثير على المظاهر الفكرية والسلوكية، كما أن آلياته كثيرة والظروف التي يتم فيها تتباين من جهة لأخرى. لهذا كانت هناك تعاريف كثيرة تختلف حسب الاختصاصات والباحثين والمصالح الإدارية والتقنية وغيرها.

ونعرض من بينها، التعريف الذي سبق أن أشرنا إليه للجغرافي الفرنسي بيار جورج والذي يرى أن: "**التمدين** هو تعميم النموذج الحضري، إما عن طريق توسع المدن أو زيادة عدد التجمعات الحضرية، أو عن طريق تحول بعض القرى إلى مجالات حضرية، تحت تأثير النمو الديمغرافي والتطور المهني، كما يَعتبر إضفاء الطابع الحضري على المجال الريفي عن طريق إنجاز تجهيزات أساسية ومؤسسات الخدمات الجماعية، تمدينا كذلك".

وهذا تعريف آخر، وضعناه مركبا، ليستجيب لمتطلبات البحث في جغرافية المدن، وفيه أن: "**التمدين** هو تحويل مجال ريفي محدد إلى مجال تطبع سماته المميزات العامة للمدينة، كتركز السكان وارتفاع نسبة الأنشطة الثلاثية والثانوية بينهم، على حساب تقلص الأنشطة الفلاحية، وظهور ذوق جمالي وعملي في التنظيم والتعامل، ينعكس خاصة على البنية السكانية والسلوكية، مع توفر بنية تحتية وخدمات جماعية".

ومهما كانت دقة التعريف، فإنه يبقى قاصرا عن الإحاطة بظاهرة التحولات التمدينية، لتعدد مؤشراتها ومظاهرها وآلياتها. ذلك أنها لا تقتصر على تحويل قرى إلى مراكز حضرية، وأنها ظاهرة تتناول بالتغيير كل مظاهر الحياة الاقتصادية والمهنية والاجتماعية والسلوكية...

وما ارتقاء بعض التجمعات السكنية إلى مستوى مراكز حضرية، إلا بمثابة الجزء الظاهر من جبل الجليد العائم. إذ أن ولادة المراكز الحضرية الصغرى، تعكس الحلقة الأخيرة من مسلسل تحولات تبتدئ بعيدا في الزمان والمكان، وتتناول تطور أنشطة السكان وارتفاع مستوى عيشهم وتحسين إطار حياتهم المادي والمعنوي.

وإذا انتقلنا إلى موريتانيا، نجد أن مفهوم "التمدين" يرادفه مفهوم "التحضر" Urbanisation، وعليه تتعين علينا مقاربة وتحديد هذا الترادف بين المفهومين. وهنا سنعرض ونقارب مفهوم التحضر، حسب ما ذكره الباحثون من ذوي الاختصاص، إذ نجد المخططين والجغرافيين والتقنيين، رغم ما أعطوه من تعاريف واضحة وجلية للتحضر، فقد ظل تحديد وحصر مفهوم هذا المصطلح من الصعوبة بمكان.

فالتوسع الحضري اليوم ظاهرة كونية يترجمها تزايد سكان الحضر في العالم، وهو نتيجة خاصة لنمو أطراف المجال الحضري الملاصق للمجال الريفي[14].

فالتحضر (أو التمدين) باعتباره صيرورة مجالية معقدة، يتركز بموجبها أفراد في مجال معين محدود ومحصور مجاليا، فهو بكل تأكيد من الظواهر العامة التي عرفتها البشرية منذ مئات السنين، وهذه الصيرورة دائما مفاجئة، لدرجة تجعل مصطلح التحضر معقدا، وليس بالإمكان حصره وتحديد عناصره[15].

وفي هذا الصدد، يشير لمبرد Lampard إلى وجود ثلاثة مفاهيم متداولة للتحضر، هي: المفهوم السلوكي

والمفهوم البنائي (الوظيفي) والمفهوم الديمغرافي. فالسلوكي يهتم بتجربة الأفراد لأنماط سلوكية معينة، بينما يشير المفهوم البنائي إلى نشاطات السكان، خاصة في ظل التغيرات التي شهدها البناء الاقتصادي من صيد إلى زراعة ثم إلى صناعة وتجارة ونقل ... أما المفهوم الديمغرافي فيُعنى بتركز السكان، معتبرا أن عملية التحضر تعني زيادة في عدد المراكز الحضرية، وكذلك زيادة في حجم سكان تلك المراكز[16].

والتحضر في الجغرافيا السكانية، هو عملية التغير في نسبة سكان المناطق الحضرية من جملة السكان. ومن الخطأ الشائع اعتبار التحضر مجرد نمو المدن، فبالإمكان أن تنمو المدن دون أن ينجم عن ذلك ارتفاع في درجة التحضر، وذلك إذا نَمَا حجم السكان الريفيين بوتيرة مساوية أو أكبر من الوتيرة التي نما بها سكان الحضر[17].

هذا، ويعرف الاجتماعيون التحضر بأنه: عملية الانتقال من الحياة الريفية إلى حياة المدينة، وهذا الانتقال قد يكون بسبب الهجرة، وفي هذه الحالة يتعين على الشخص أو الجماعة التكيف وفق النظم والقيم السائدة في المدينة.

أما فيردمان J. Friedman فقد عَرَّفَ التحضر بأنه: تمركز سكان كانوا يعملون في السابق بالزراعة، ثم استقروا في مستوطنات صغيرة، تشكل الخدمات والتجارة والصناعة نشاطاتها الأساسية، كما يشير التحضر إلى أنماط من الإنتاج والمعيشة الحضرية التي تتولد في هذه المستوطناتّ، ثم تنتشر إلى الخارج. هذا ويؤكد اندرسون Anderson أنه من الممكن أن يكون الأفراد حضريين دون أن ينتقلوا إلى المدينة أو يتحولوا من الأعمال الزراعية، وهذا يعود إلى الاتصال المستمر بين الريف والمدينة[18].

وبالإمكان تعريف التحضر بأنه: نمو عدد السكان الذين يقيمون (يتمركزون) في مراكز مصنفة على أنها حضرية – بغض النظر عن معيار ذلك– وارتفاع وزنهم النسبي إلى مجموع السكان. أما اقتصاديا فيعني: التحول نحو حرف غير زراعية، حيث الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعية. هذا ويعني التحضر ديمغرافيا، نمو سكان الحضر، مع ما يرافق ذلك من تغير في البنى الديمغرافية المختلفة (السن والنوع والحالة الزواجية والمهنية...). كما يُمكن أن يُعرف سلوكيا من خلال أنماط سلوكية معينة تميز سكان المدن عن غيرها[19].

ويجب أن نشير إلى مفهوم آخر هو "التعمير أو الحضرية" (Urbanisme) وهي علم أو تقنية تهتم بتهيئة المجال الريفي أو الحضري، الذي يعيش فيه الإنسان، وهي تهتم بالبنى التحتية، من خدمات عامة ووسائل اتصال ونقل وإعداد المجال، ومختلف وظائف الحياة الاجتماعية الأخرى.[20]

وحسب معجم "المصطلحات الجغرافية معجم نقدي" لمؤلفِيه Brunet وآخرين، فهي مجموعة القوانين والتنظيمات والأعمال التي تُكوّن المدينة، وهي علم أو فن خلق أو إنشاء المدن أو الأحياء المدينية، وتهيئة المجالات الحضرية، وقد يكون التقني الحضري معماريا أو سوسيولوجيا أو جغرافيا أو مهندسا[21]. وهي من جهة أخرى، مفهوم يشير إلى نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة، والتي تؤدي في النتيجة إلى تغيير في قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية، وفي شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع بعضهم البعض ومع المؤسسات، ومما يساعد على ذلك الابتعاد التدريجي لسكان المدن عن التجانس[22].

وما يمكن أن نخلص إليه، هو أن مصطلح "التمدين"، يعني الحركية والتطور الذي عرفته وتعرفه المراكز المستقرة، سواء كان ذلك ناتجا عن تزايد ساكنة هذه المدن من الداخل، أو عن توافد السكان الريفيين عليها من الخارج، وما يرافق هذا التزايد الحجمي من توسع مجالي على حساب الريف، مع التركيز على الجانب السلوكي الذي تفرضه وتتميز به الحياة في هذه المدن.

ثانيا: مفهوم الاستقرار وعلاقته بالتمدين:

لما كانت حركية التمدين في أي مجال، مرتبطة أساسا بعمليات تَحَوُّل سكان الريف والبدو الرحل من حياة البداوة والترحال إلى حياة المدينة والاستقرار، فإنه من الأهمية بمكان، أن نعرض، ونبين مفهوم الاستقرار، طالما أن هناك نوعين من الاستقرار، أحدهما في الوسط الحضري، وهو ما يعنى بالتمدين، والآخر نجده في الريف المستقر. ولتحديد المفهوم، نورد ما يعنيه في المعاجم لغة واصطلاحا.

1ـ الاستقرار في المعاجم اللغوية

فالاستقرار، في اللغة مشتق من فعل "قُرَّ"، وهو ما تُجمع عليه المعاجم، ففي القاموس المحيط: اسْتقر تعني في اللغة ثبت وسكن، (ثبت وسكن كاستقر)[23].

وفي المعجم الوسيط: قرَّ بالمكان، قَرًا، وقَرَارًا، وقَرًرًا: أقام. نقول: قَرَرْتُ في هذا المكان طويلا. وقَرَ تعني سَكَنَ واطْمأن. وأَقَرّ الشيءَ في المكان: ثبَّته فيه. واسْتقر بالمكان: تمكَّن وسكن. والقارُ المسْتقِرُ[24].

أما المنجد في اللغة والأعلام ففيه: قَرَّ قَرَارًا وقُرُورًا وقَرًا وتِقْرَارًا وتَقَرَّرَّ في المكان أو على الأمر: ثبت وسكن. وقرَّرَهُ في المكان أو على العمل: ثبَّتَه فيه، يقال: "قَرَرْتُ عنده الخبر حتى اسْتقر" أي حققته له، وأقَرَّ إِقْرارًا فلانا في المكان: ثبَّته وسكَّنه فيه. واسْتقرّ بالمكان: سكَن وثبَت[25].

يتضح مما سبق، أن المعاجم والقواميس اللغوية، تكاد – أو– تتفق على أن لفظ استقر في اللغة، يعني سكن وثبت، لكن هذه المعاجم لم تشترط أن يكون هذ الاستقرار ضمن مجال حضري.

2ـ الاستقرار في المعاجم المتخصصة

أما الاستقرار في المعاجم المتخصصة، فحسب معجم الجغرافيا، المؤلف تحت إشراف Pierre George، فإنّ مصطلح الاستقرار la sédentarisation تعني مجموعة ذات إقامة دائمة، ويقابلها مصطلحnomades (رحل). ودائما حسب نفس المعجم، فإنّ مصطلح الاستقرار في الجغرافيا الزراعية، هو عملية يتم عن طريقها تثبيت البدو الرحل. ويهتم البدو الرحل بالمناطق الصحراوية والسهوب شبه القاحلة الجافة، وبالمناطق المتوسطية وبالبوادي الاستوائية الجافة. ومن أكثر الشعوب الرحل الموجودة بالصحراء، الرعاة الرحل في المغرب الأقصى، والمزارعين الروس، والسلالات الزنجية جنوب الصحراء وفي المناطق الاستوائية.

ومن الأسباب التي أدت إلى استقرار البدو الرحل:

– إدْخال ثقافة زراعية جديدة (التحول إلى الزراعة في شمال إفريقيا)؛

– تقدم الزراعة الحاصل في الأوساط الجافة، باستخدام سلالات نباتية مختارة؛

– تزايد الضغط الديمغرافي على المراعي الطبيعية.

ويعني **مصطلح الاستقرار**، الانتقال من السكن في الخيمة إلى مسكن ثابت مهما كانت نوعيته، وهو ما يشكل أحد انعكاسات ظاهرة الاستقرار. وقد زامن اهتمام الإنسان بالتنمية الحيوانية اهتمامه بالزراعة، إلا أنّ الأولى ما فتئت تتناقص بينما ظلت الثانية في تزايد مستمر.

ففي غرب الولايات المتحدة وفي أستراليا، يتم الاستقرار عن طريق وجود مربين عصريين يعيشون في محميات تُقسِّم السهول الزراعية الواسعة إلى مجموعات تتكوَّن كلّ منها من آلاف الهكتارات يتم تسييجها وتحوي مرابض للحيوانات. أما في الدول التي لاتزال القبيلة فيها تمتلك الأراضي، كما هو الحال في شمال إفريقيا، فإنّ التحول من الترحال إلى الاستقرار، لا يمكن تحقيقه إلا في إطار مجموعات محلية وبطريقة بطيئة.

وفي المناطق القاحلة فيما كان يُعرف بالاتحاد السوفيتي فإنّ السكان استقروا نتيجة استثمارات الدولة، إما عن طريق خلق نقاط مياه أو عن طريق إحداث نشاطات صناعية معينة، نفس الشيء نجده في الشرق الأوسط حيث كانت الصناعات البترولية وراء الكثير من عمليات استقرار السكان[26].

أما في معجم "المصطلحات الجغرافية معجم نقدي" لمؤلِفِه Brunet وآخرين[27]، فإنّ مصطلح sédentaire (المستقر) تعني فردا أو مجموعة لها مسكن ثابت، حتى لو كان يتم تغيير المسكن خلال السنة عن طريق الرحلات المتكررة أو باتخاذه كسكن ثانوي. وفي الأصل، الكلمة تعني التوقف أو المقر.

والملاحظ، أن كل دولة تسعى إلى تثبيت سكانها، لكي تتمكن من مراقبتهم مراقبة جيدة، ذلك أن الأنشطة المعاصرة تتطلب هذا الاستقرار [...]. وينبه مؤلفو المعجم المذكور، أن هناك مجموعات من المستقرين من طبقات غنية هم أكثر حركية من البدو الرحل، لكن لديهم مسارا معروفا ويمتلكون عناوين، تُمكّن من ضبط أماكنهم ومن عَدِّهم وإرسال الضرائب إليهم.

ومهما يكن، فإنّ استقرار السكان، يعني تحولهم من حياة الترحال إلى حياة الاستقرار بصورة دائمة أو مؤقتة، وبالتالي الانتقال من جميع خصوصيات الحياة الريفية إلى خصوصيات جديدة، هي أقرب إلى الحياة الحضرية منها إلى الريفية، أو تجمع بين النمطين، ويصاحب هذا التحول دائما تغيير في نمط العيش ووسائله.

ثالثا: مفهوم المراكز الصغيرة وما يميزها عن المراكز الحضرية

في اللغة، فإن المدينة (أو المراكز الحضرية) من الاستقرار، مَدَنَ بمعنى أقام، ولكن المراكز الصغيرة، أيضا من الاستقرار، فالأساس اللغوي لا يصلح لتعريف كل منهما بالنسبة للآخر. وكلنا يعرف المدينة بالقياس إلى المراكز الصغيرة. ومع ذلك، فنحن نطلق لقب مدينة على مجموعة شديدة التباين من تجمعات متواضعة إلى مدينة كبيرة[28].

ونشير إلى أن مصطلح "الحَضَرْ" مصطلح يشمل كلا من المدينة والريف المستقر على السواء، وذلك لأن سكان الريف مستقرون مثل سكان المدن، بل إن سكان الريف أكثر ارتباطا بالأرض، فهي محور حياتهم، ومع ذلك

فإن تعبير "الحَضَرْ" كثيرا ما يستخدم كمرادف للمدن، ويستخدم تعبير "الحَضَرِي" لوصف ساكن المدينة، وبدلا من أنْ يضم الحضر كلا من الريف والمدينة، أصبح الاستخدام الشائع يوحي بأن الحضر مقابل للريف، وهذا ليس صحيحا في أساسه اللغوي، بل إن الحضارة بمعناها الواسع هي نتيجة للاستقرار، ولذلك نجد أن المصدر اللغوي لهما في كثير من اللغات الأوربية واحد.[29] لكن الأمر مختلف من حيث الاصطلاح، فمصطلح "الحَضَرْ" يطلق على المدينة دون الريف.

وحسب قاموس الجغرافيا، المؤلف بإشراف علي لبيب، فإن المركز الحضري في الاصطلاح، هو: "تجمع حضري مهيكل ومتجانس يُكوّن جماعيا وحدة حضرية"[30].

ومصطلح المركز بصورة عامة حسب Brunet وآخرين، هو نقطة تدور حولها أحداث المجال (مركز الثقل الاقتصادي، المركز الهندسي للدولة). وهو تجمع بحجم معين يقدم خدمات للمجال من حوله. وكل مركز له مركز أو مراكز أخرى، حسب المقياس (مركز المدينة، مركز الأعمال...). والمركز أيضا، هو نقطة تجمع أشخاص أو أنشطة (مركز صحي، مركز سكني...)، وقد يكون المركز تنظيما وليس بمكان، كمراكز البحث العلمي في الجامعات، وهو أيضا مكان للقرار والسلطة عكس الهوامش، ويطلق أيضا على مقر مقاولة أو حزب سياسي. وفي الجغرافيا، المركز دائما له بعد مجالي، ونقصد بالمجال هنا، تمركز الأشخاص والأنشطة المهيمنة.[31]

وحسب معجم المصطلحات الجغرافية المؤلف تحت إشراف Pierre George فإنّ كلمة (مدينة médina) تعني المدينة المحصنة التي تُعبر عن الترجمة للمدينة القديمة في حوض المتوسط. وتتألف من قلعة مركز حربي وسياسي ومن قصبة، وهناك مركز ديني وثقافي، إلى جانب الجامع الكبير، والمدرسة، وسوق تعاوني منظم بشوارع خاصة للبائعين والحرفيين، والأحياء السكنية، يظهر فيها التمييز المزدوج التسلسلي: لأحياء الطبقة الأرستقراطية المهيمنة وللأحياء الشعبية. وكل أقلية لها مجالها الجغرافي الخاص. ونشير إلى أن هناك من الجغرافيين المعاصرين من لا يثق بهذا التصور مثل الجغرافي محمد بنلفقيه وفضل الله.

إن الاختلاف بين الإفرازات الرئيسية (أو الاجتماعية) والعرقية تبدو ظاهرة أكثر منها واقعية، حيث تُنسب الطبقة السائدة إلى سلالة معينة. وقد استفادت بعض الأقليات من عزلتها في المدينة أو الضاحية، بحيث اتحدت ووضعت نفسها تحت حماية ملموسة في حزام موحد قانوني أو أخلاقي بموجب تصريحات من الجماعة المسيطرة، ممثلة بشخص رئيسها المعروف أو رجال الدين فيها (أولياء): حي اليهود (ملة أو حارة)، الحي المسيحي...

ومع شيوع هذه العبارة، أُطلق اسم (مدن médinas) على بعض المدن الصغيرة المستعمرة والأحياء السكنية التي انبعثت بكل مظاهرها في القرن العشرين، في ظل الإدارة الاستعمارية لمراقبة وجمع سكان الأرياف الباحثين عن أماكن لهم في المدينة. وأساسا تنبثق نشأة المدينة عن تجميع سكان زراعيين في الأصل، اتحدوا لتأمين الدفاع عنهم، من خلال تنظيم عسكري أو إداري. ولتحقيق الأغراض المختلفة للنشأة المدِينية، يستلزم في هذه الظروف اختيار الأمكنة المختصة لتأمين مراقبة البلد المهيمن، والتقاء التيارات التجارية، وأفضل إمكانيات الدفاع

والمراقبة... وقد جعل تطور الاقتصاد الصناعي من المدن مراكز لإدارة أعمال مؤسسات الإنتاج، والتمويل، والنقل والخدمات، ومراكز عمل صناعي وخاصة الكبيرة منها، حيث نشهد تدريجيا إلغاء النشاط الزراعي[32].

وكثيرا ما تختلط ثنائية المدينة والقرية، بمفاهيم وإسقاطات اجتماعية وحضارية وسلوكية كثيرة: فالمدينة تعني التقدم والمعاصرة، بينما القرية تعني التخلف والتقاليد. كما تعني المدينة في أذهان الكثيرين المرجع الضروري لكل تفكير عن المجتمع الريفي ومستقبله.

إن ثنائية المدينة والقرية ليست حالة ابتدائية، إذ هناك فئات اجتماعية هي التي تمدن هنا وتتعرض للتمدين هناك، منتجة أشكالا مجالية خاصة وثقافة خصوصية. والفرق بينها لا يعود إلى فارق زمني، أي تأخر خطي للقرية، فتمدين المدن كما هو ظاهر تاريخيا، هو في الجوهر عامل اختلاف بين فئات اجتماعية، وهو ليس تحول جماعة كبيرة، لكنه تكوين جماعات بعلاقات جديدة بينها.

والمدينة في الأصل هي مركز صغير، حَوَّله نشاط سكانه إلى مركز حضري كبير، فاكتسب ميزات جديدة أعطته قوة اجتذاب أكبر، رفعت مكانته عاليا عن بقية المراكز الصغيرة الأخرى. وسرعان ما أصبحت المراكز الحضرية الكبيرة، مكان تراكم ممتاز لكل المكاسب الحضارية.

وقد اقترح الجغرافيون تعاريف كثيرة للمدينة، وكذلك، السوسيولوجيون وغيرهم، فقد عرفها فرانسوا غويوFrançois Guyot بأنها: "تجمع دائم للسكان وللأنشطة فوق مجال ضيق، مُكَوِّنا وحدة اقتصادية واجتماعية معقدة". ومن ميزات المدينة قدرتها على إنشاء التجهيزات الجماعية التي تعطي قيمة كبرى للممتلكات الشخصية وتوسع إمكانية الاختيار، كما تساعد على حركية الأفراد والمعلومات، لكنها تعتبر في نفس الوقت المنافسة وانتصار الأثرياء شيئا عاديا بل ضروريا للزيادة في قوتها وفعاليتها. والمدينة هي التجمع السكاني الذي لا تشكل الزراعة النشاط الأساسي للمقيمين فيه. فهي: مركز إشعاع، تزدهر فيه الحضارات، وتتميز بالنشاطات التجارية والاقتصادية فهناك مدن ساهمت طبيعتها وموقعها في النمو والتطور السريع لها، وهناك مدن تحتاج إلى تضافر جهود وخبرات ذوي الاختصاص من مهندسين وجغرافيين واقتصاديين، لوضع الخطط التنموية من أجل النهوض والرقي.

ويقول الجغرافي الفرنسي George Chapeauحول محاولات الجغرافيين لتعريف المدينة "ليس هناك تعريف واحد ينال رضا تاما من طرف الجغرافيين الحضريين، إذ يبقى خلف كل تعريف بقية لا تقبل التحديد بدقة". وقد حاول آخرون، وضع تعريفات حديثة تركيبية تعتمد على الإحصائيات ورسم الخطوط الفاصلة بين المجالين الحضري والريفي، باستعمال معايير رياضية ومؤشرات مختلفة، لكنها بقيت محاولات نظرية وتركيبية عامة، ضعيفة العطاء، إذا ما أريد تحديد المجال الحضري أو الريفي على مستوى الخريطة اعتمادا عليها. ولا يُنقذ الموقف غير القرارات الإدارية التي تصدر بشكل تعسفي أحيانا، لفض الخلاف النظري حول ماهية التجمع السكني.

وعموما، فإن صعوبات تعريف المجال الحضري، تُصَادَفُ على مستوى المدن الصغيرة، الحديثة العهد بالخلق أو الانفصال عن القرى الريفية. وهناك تتعدد التعاريف وتتضارب، ولنأخذ منها تعاريف بعض الجغرافيين الذين جعلوا المراكز الصغيرة مجالا لدراساتهم.

فيقول السيد بيكانBeguinالمدينة الصغيرة، مركز له مميزات تميزه عن القرى الكبيرة. أما السيد نوانNoin، فيقول: المدينة الصغيرة هي مركز يتغير مظهره الخارجي بظهور بنايات صلبة وتجمع لتجارة التقسيط وإنشاء تجهيزات اجتماعية. أما الباحث تروانTroin فيرى أن المدينة الصغيرة ليست في حقيقتها مدينة ولا بلدة أو قصبة ولا مركزا قرويا، كما أنها ليست حقيقية[33]. وللخروج من هذا الإشكال يقترح الباحثون معايير كثيرة للخروج من الخلط بين ما هو حضري وما هو قروي، وهذه المعايير هي:

-معيار ديمغرافي: يشترط حدا أدنى من السكان يختلف اختلافا كبيرا ما بين 250 نسمة في الدانمرك، و5000 نسمة في موريتانيا، إلى 10000 نسمة بإسبانيا، لكن هذا لم يحل المشكل، لأنه يطرح إشكالا حول تحديد السكان القانونيين للمركز المقصود، فعندما يفتح ورش أو ثكنة أم مخيم به فإن عدد سكانه يقفز ليتجاوز الحد الأدنى حسب إدخالنا أو إخراجنا لهؤلاء السكان الخاصين ضمن سكان المركز، لهذا يضيف البعض مؤشرا إضافيا إلى هذا المعيار هو السكان الدائمون أي المقيمون بصفة دائمة أو المندمجون وهم القاطنون ضمن نسيج حضري ملاصق لمباني المركز.

– معيار تنوع الأنشطة، وتقلص الأنشطة الفلاحية التي لا يجب أن تتعدى 50% بالنسبة لمجموع أنشطة المركز.

– معيار توفر تجهيزات أساسية للخدمات الجماعية ومؤسسات الخدمات الفردية، ولعل هذا المعيار هو الأكثر أهمية ومصداقية، لأنه صار يلعب دورا أساسيا في إبداء مسلسل التحولات الريفية.

– معيار توفر تنظيم وإعداد المجال المعاشي ويصعب قياسه كميا، وهو ينم عن ذوق جمالي مما يعطي لمنظر التجمع السكني والسلوكي الجماعي شكلا حضريا يشابه مثيله إلى حد ما بالمدن.

وقبل إعطاء تعريف نظري واسع، فإن المدينة الكبيرة، المدينة الحقيقية قد فرضت وجودها على جميع المستويات، فهي ليست فقط وحدة مجالية تتميز بكثافة السكان والتجهيزات وتنوع الأنشطة، إنها كذلك منتجة لثقافة، وعلاقات اجتماعية، وقيم، ومعايير، ونمط عيش، ونظام، وتصور خاص للحياة. لقد اعتبرها كثير من الدارسين وحدة ايكولوجية أصلية تخلق ثقافة حضرية وتنشر سلوكيات فردية وجماعية خاصة، وكلما زاد حجم سكانها واختلافاتهم المهنية والاجتماعية كثيرا، تعمق تقسيم العمل بها[34]، وقلت الاتصالات الشخصية المباشرة، ووضع كل شخص في موقف الدفاع عن مصالحه عن طريق وسطاء وقواعد معينة.

وقد نشأت المدن في المناطق التي تتوفر فيها فرص معيشة متنوعة مع تنوع أساليب الحياة، وأماكن لإقامة الناس والعمل والتمتع بعلاقات دائمة ومتميزة ضمن المنطقة الحضرية. وقد تكون المدينة بسيطة وصغيرة الحجم وغير مزدحمة وتتمتع بجانب كثير من خصائص البيئة الريفية، أو تكون مدن ذات كثافة عالية ومزدحمة بالأنشطة المتنوعة والمتنافسة وازدحام المؤسسات الصناعية، وما ينتج عنها من مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية.

ومعلوم، أن تموضع أي مدينة في مجال معين، يعطيها فرصة للتبادل مع المدن الأخرى، والأرياف المجاورة، وتأثير كل مدينة يتوقف على الوظائف الجهوية التي تؤديها، فعند مقارنة المدن المنتشرة عبر المجال، نلاحظ تسلسلا نميز من خلاله بين مدينة صغيرة ومدينة متوسطة أو أخرى كبيرة، حسب الدور الوظيفي الذي تُسهم به ضمن النسيج الحضري للإقليم.

وما يلاحظ، هو أن المدينة إذا كانت صغيرة أو متوسطة حجما، فهذا لا يعني أنها صغيرة أو متوسطة من حيث الدور والوظائف[35].

وانطلاقا من أن الأبحاث التي أجريت على البلدات الصغيرة، لم تجد فيها صفات التحضر، أصبح الباحثون يطلقون على هذه البلدات صفة مراكز شبه أو نصف حضرية، وهذا يجعلنا نتساءل حول المعايير المحددة لتعريف أصناف المراكز الحضرية. وهنا نفضل تعريف المدينة الصغيرة انطلاقا من حجمها بدل وظائفها التي تصورها كمراكز إدارية، فباعتبار الحجم السكاني نميز بين مراكز لها ثلاث خصائص رئيسة:

– طبقات أو فئات متباينة، تجمع بينها علاقات ذات طبيعة مباشرة؛

– طبقات في بداية الانفصال عن النظام الريفي، لكن لا تزال بها بعض الخصائص الريفية؛

– طبقات محتاجة إلى معدات وتخطيط وصيانة وتنسيق، أي أنها باختصار محتاجة إلى إدارة حضرية. وتظهر مع الوقت ضرورة هذه الاحتياجات، وتدريجيا تأخذها الإدارة والخدمات التقنية بعين الاعتبار.

ونظرا لصعوبة تحديد عتبة عندها يتم التحول من مراكز صغيرة إلى حضرية انطلاقا من الحجم والوظيفة، لجأ الباحثون إلى وضع معايير أخرى مرتبطة بالتحولات داخل المراكز نفسها. فنجد Chaléard وDembele وDubresson في عام 1990 اهتموا بدراسة المدن الصغيرة لساحل العاج، واعتبروا للفصل بين ما هو حضري وما هو ريفي "مؤشرات" حركية العقارات والممتلكات العقارية والتنمية الحضرية. بينما نجد Santos (1971) يفضل استخدام المعايير الاجتماعية الاقتصادية لتعريف "المدن الجنينية" في العالم الثالث.

وهنا نعرض تعاريف لبعض المعاهد الإحصائية، والباحثين:

– المعهد الوطني للإحصاء والتحليل الاقتصادي (INSAE) في دولة بنين يعتبر تجمعا ما مدينة، إذا كان يسكن به 10000 شخص على الأقل، وبه ما لا يقل عن أربع من البنيات التحتية التالية: البريد، تحصيل الضرائب، الخزينة، وكالة مصرفية، وإمدادات المياه والكهرباء والمراكز الصحية، تعليم إعدادي والثانوي.

– مديرية الإحصاء في وزارة الداخلية في ساحل العاج، وحسب النتائج المؤقتة للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1988، اعتبرت مدينة: "التجمعات الأكثر من 5000 شخص مع 50% على الأقل من أرباب الأسر لا تعمل في قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية.

وهنا بعض الباحثين الذين يجمعون بين أبعاد ومؤشرات الإدارة والبنية التحتية، وحجم وحصة من يعملون خارج قطاع الزراعة.

ويعتقد Dureau في دراسته لساحل العاج (1987)، بعد مراقبة توزيع المراكز السكانية من حيث الحجم، أن المراكز الحضرية تطلق على "أي مدينة بها أكثر من 5000 نسمة مجهزة بالسوق ومحلات تجارية حديثة، ومركز صحي وآخر للولادة.

بينما نجد Marguerat في دراسته حول التوغو (1985) يرفض التعريف الرسمي للمدينة، ويقترح تعريفا يجمع بين حد أدنى من السكان، أقله 2500، وكون 50% تعمل خارج القطاع الأول، وحدد 28 مدينة، في التوغو تبعا لهذا المعيار.

ويرى Pierre George من خلال دراسة المدن الفرنسية الصغيرة (1968): أن المدينة توجد كلما وجدت مساحة، وعمران وساكنة، وهي من ناحية أخرى حقيقة اجتماعية يكون السكان واعين بالانتماء إليها. وهي تجمع سكاني، تمارس بها نشاطات مختلفة، ويمكن مشيا على الأقدام تجاوز حدود المساحة المبنية في أقل من عشرين دقيقة، ويستغنى فيها عن وسائل النقل، إلا في علاقاتها مع خارجها[36].

ويمكن اعتبار المدينة: مستوطنة بشرية تتميز بكثافة سكانية مرتفعة ويعمل معظم سكانها في القطاعين الثاني والثالث (الصناعة والتجارة والخدمات). بينما الريف فهو مجال جغرافي يتكون من القرى والحقول والغابات والمراعي، يعمل معظم سكانه في الزراعة وتربية الماشية. والمراكز الصغيرة، هي تجمعات سكانية صغيرة أو متوسطة، يتخذ فيها السكن أشكالا مختلفة، بحيث قد يكون متجمعا أو متفرقا ويغلب عليه الطابع الريفي. ذلك أنه، وحسب G. Perec[37] والذي تتطابق فكرته مع مايراه Jacques Lévy، فإن المدينة تُعرف انطلاقا من الكثافة السكانية والتنوع والتعايش، والتركز في مجال محدد، بحيث تكون الوظائف تُحَدِد أماكن وجود البنيات التحتية (الطرق، التجارة، النقل...)، وهو ما لا يتوفر في المراكز الصغيرة.

وما نخلص إليه، هو أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد أو شامل للمراكز الحضرية، بسبب تشابه المدينة والمراكز الصغيرة أحيانا في بعض المقومات الأساسية، كعدد السكان مثلا من جهة، وبسبب كثرة الاختلافات بين المراكز الحضرية نفسها من جهة أخرى.

فلو اعتمدنا التعريف القائل: إن المدينة هي التجمع الذي يقوم معظم سكانه بأعمال غير زراعية، لوجدنا أن هناك مراكز صغيرة، لها مميزات المدينة من حيث الحجم، ولكن معظم سكانها يعتمدون على الزراعة. ولو اعتمدنا التعريف القائل: "إن المدينة هي التجمع الذي لا يقل عدد سكانه عن 5000 نسمة" فهو أيضا لا يستند على أساس من الواقع. ففي كثير من دول العالم مدن يقل عدد سكانها عن هذا الرقم، بل ويصل في بعض منها إلى 300 نسمة، كما في أيسلندة. وإذا اعتمدنا التعريف القائل: "إن المدينة هي التي يعمل سكانها داخلها"، فهذا التعريف مخالف للمدن الصناعية الحديثة التي يعمل القسم الكبير من سكانها في المصانع خارج حدودها.[38]

وقد أوضح توماس Thomas وكوين Queen في كتابهما "The City" العلامات التي تميز بين المدينة والمراكز الصغيرة من منطلق جغرافي اجتماعي وهي[39]:

- وجود المباني المرتفعة والمتقاربة؛

- وجود منازل ومكاتب للإيجار؛
- كثرة السكان وارتفاع كثافتهم، بحيث تتراوح بين 1000 و10000 نسمة في الميل المربع؛
- المهن والحرف متعددة والتخصص الحرفي أدق؛
- عادات وتقاليد مختلفة عن عادات وتقاليد أهل الريف؛
- وجود مؤسسات وهيئات اجتماعية؛
- تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى؛
- تعدد الأقليات في المدينة؛
- المدينة مركز إشعاع ثقافي وعلمي وفني وتمتاز بالحركة والديمومة.

وبعد مقاربة المعايير العامة لتمييز ما هو حضري عما هو ريفي، نبين المعيار المعتمد في موريتانيا في هذا الإطار، فقد تبنت موريتانيا في أول حصر للسكان سنة 1961 و1965 تعريفا إداريا للمدينة، اعتبرت بموجبه أن كل مستقر بشري يكون عاصمة لولاية أو عاصمة لمقاطعة يطلق عليه مدينة. وبلغ مجموع المستقرات التي انطبق عليها هذا الشرط 26 مدينة تراوح عدد سكان الواحدة منها بين 9528 نسمة في مدينة أطار عاصمة ولاية آدرار، و735 نسمة في مدينة تامشكط، وهي عاصمة مقاطعة تابعة لولاية الحوض الغربي[40].

وتم التخلي عن هذا التعريف في إحصاء 1977، بحيث اقتصر على عواصم الولايات بغض النظر عن حجم سكانها، ثم المستقرات التي يبلغ سكانها 5000 نسمة فأكثر. وتَوَفَرَ هذان الشرطان أو أحدهما في 16 مدينة. أما في إحصاء السكان والمساكن لسنوات 1988 و2000 و2013، فقد اعتبرت المراكز الحضرية هي تلك التي تبلغ 5000 نسمة فأكثر. وهكذا، أصبح المعيار الإحصائي هو الأساس في موريتانيا لتمييز ما هو حضري عن غيره. أي أن التجمع السكاني إذا وصل سكانه 5000 نسمة، يعتبر مركزا حضريا، وإذا كان أقل من هذا العدد، فهو في عِداد المراكز الصغيرة، وهو ما يُجافي الواقع، ذلك أنه توجد مراكز بأعداد سكانية، تزيد عن هذا الرقم، ولا زالت خصائصها العامة ريفية، في حين هناك أخرى أقل منه، وبها العديد من ميزات الحياة الحضرية.

خاتــمة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن هناك فرق كبير بين بعض المفاهيم المستخدمة في الدراسات الحضرية والسكانية، وخاصة منها مفهوم التمدين المتعلق بتوسع المدن على حساب الريف، ومفهوم الاستقرار المرتبط أساسا باستقرار البدو الرحل، ولو في تجمعات غير حضرية. هذا الخلط نجده كذلك بين وصف المراكز السكانية ودرجة حضريتها، فمع وضع معايير تكاد تكون متفق عليها، نجد الباحثين لا يزالون مختلفين في وصف تجمع ما بأنه حضري أو مركز صغير. وهو ما بيناه من خلال تعرضنا لهذه المفاهيم في هذا البحث.

وعموما، على الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية وخاصة جغرافية المدن اختيار المفاهيم والمصطلحات الدقيقة التي تعبر عن الظواهر التي يريدون دراستها تعبيرا علميا دقيقا لا يدع مجالا للشك. كما ندعو المهتمين والمتخصصين في الجغرافيا إعطاء مزيدا من الدراسات والأبحاث لضبط المفاهيم المستخدمة في حقل الجغرافيا.

الهوامش:

1- كرزازي، موسى، (2004)، *"مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة"*، منشورة في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس- أكدال، الرباط، المغرب، الصفحة 41.

2- أبادي، الفيروز، (1987)، *"القاموس المحيط"*، الجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، لبنان، الصفحة 270.

3- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، *"لسان العرب"*، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، لبنان، الصفحتان 402 و403.

4- المعلم البستاني، بطرس، (1977)، طبعة جديدة 1983، *"محيط المحيط"*، قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الصفحة 843.

5- محمد رضا، يوسف، (1990)، الطبعة الأولى، *"الكامل الوسيط، قاموس فرنسي-عربي مفصل"*، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الصفحة 928.

6- AUZOU, Philippe, (2000), « *DictionnaireEncyclopédique* », Edition Philippe Auzou, Paris, France.

7- AUZOU Philippe, (2000), Op. Cit., p.1058.

8- الطفيلي، حمد، "ترجمة"، (2002)، الطبعة الثانية، "معجم المصطلحات الجغرافية" لمؤلفه جورج (بيار)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الصفحة 224.

9- GEORGE, Pierre, Sous la direction de, (1974), « Dictionnaire de la Géographie », Presses Universitaires de France, Paris, France, p.432.

10- BRUNET, Roger, et Autres, (1993), 3éme éd, « Les mots de la géographie. Dictionnaire critique », Reclus La Documentation Française, Collection :Dynamique du territoire, Paris, France, *p.*498.

11- آيت حمو، سعيد، (2006)، "تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، الصفحة 40.

12- لبيب، علي، "إشراف"، (2004)، "قاموس الجغرافيا، عربي- فرنسي- انجليزي"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، الصفحة 54.

13- هوزلي، أحمد، (1987)، "التحولات المجالية والاقتصادية وحركة التمدين بالأطلس الكبير المراكشيي: مثال طريق تحناوت-تيزي ن تاست"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب، الصفحتان 19-20.

14- PASCAL, Baud et SERGE, Bouvgwat, et CATHERINE, Bras, (1998), 2émééd, *« Dictionnaire de Géographie »*, Hatier, Paris, France, p.468.

15- CHOPLIN, Armelle, (2006), « *Fabriquer des Villes-Capitales entre Monde Arabe et Afrique noire:Nouakchott (Mauritanie) et Khartoum (Soudan), Étude Comparée* », Thèse du doctoratengéographie, École doctorale de géographie de Paris: Espaces, sociétés, aménagement, Université Paris 1 (Panthéon-Sorbonne), p.12.

16- حميد الشمري، مسلم كاظم، (2006)، "التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي"، بحث لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافيا، قسم الجغرافية، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، العراق، الصفحة 3.

17- لبيب، علي، (2004)، مرجع مذكور، الصفحة 54.

18- حميد الشمري، مسلم كاظم، (2006)، مصدر مذكور، الصفحة 4.

19- الأشعب، خالص، بدون تاريخ، "نمو المدينة العربية ومشكلاتها الحضرية"، الموسوعة الصغيرة رقم 382، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، الصفحة 10.

20- AUZOU Philippe, (2000), Op. Cit., p.1058.

21- BRUNET, Roger, et Autres, (1993), Op. Cit., p.498.

22- الأشعب، خالص، بدون تاريخ، مصدر مذكور، الصفحة 11.

23- أبادي، الفيروز، (1987)، مرجع مذكور، الصفحة 115.

24- جماعة من المؤلفين، (1973) الطبعة الثانية، "المعجم الوسيط"، المجلد الثاني، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الصفحتان 724و725.

25- معلوف، لويس، (1976)، الطبعة الرابعة والعشرون، "المنجد في اللغة والأعلام"، دار المشرق، بيروت، لبنان، الصفحة 616.

26- GEORGE, Pierre, (1974), Op. Cit., p.384.

27- BRUNET, Roger, et Autres, (1993), Op. Cit., p.450.

28- حمدان، جمال، (1977) الطبعة الثانية، "جغرافيا المدن"، عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الصفحة 5.

29- إسماعيل، أحمد علي، (1985)، الطبعة الثالثة، "دراسات في جغرافية المدن"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الصفحة 14.

30- لبيب، علي، (2004)، مرجع مذكور، الصفحة 279.

31- BRUNET, Roger, et Autres, (1993), Op. Cit., p.95.

32- الطفيلي، حمد، (2002)، مرجع مذكور، الصفحة 731-732.

33- TROIN, Jean François, (1971), «Essaiméthodologique pour une étude des petites villesen milieu sous-développé », Annales de Géographie, Vol 80, n°.414, éd. A Calin, pp. 513-533.

34- هوزلي، أحمد، (1987)، مرجع مذكور، الصفحة 16.

35- DESMARAIS, Robert, (1984), « *Considérations sur les notions de petite ville*et de villemoyenne », Cahiers de géographie du Québec, Vol 28, n° 75, Département de Géographie, Sherbrooke, Québec, Canada, p.355.

36- GIRAUT, Frédéric, (1994), « La petite ville, un milieu adapté aux paradoxes de l'Afrique de l'Ouest : étude sur le semis, et comparaison du système spatial et social de sept localités (Togo, Ghana, Niger) », Thèse de DoctoratenGéographie, Université de Paris I, Panthéon-Sorbonne, p.13-15.

37- CHOPLIN, Armelle, (2006), Op. Cit., p.12.

38- الدليمي، خلف، وعالي، حسين، (2002)، الطبعة الأولى، "التخطيط الحضري؛ أسس ومفاهيم"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الصفحة 21.

39- طاهر يوسف، طاهر جمعة، (2007)، "التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية"، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، الصفحة 11.

40- ONS, (1973), « Données sur la population des centresurbainsenMauritanie », Services des enquêtes, Direction de la Statistique et des Études Économiques, Ministère de la Planification et du DéveloppementIndustriel, Nktt, Rim, p.6.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبادي، الفيروز، (1987)، *"القاموس المحيط"*، الجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، لبنان.
2. إبن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، *"لسان العرب"*، المجلد الثالث عشر، دار صادر، بيروت، لبنان.
3. إسماعيل، أحمد علي، (1985)، الطبعة الثالثة، *"دراسات في جغرافية المدن"*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
4. الأشعب، خالص، بدون تاريخ، *"نمو المدينة العربية ومشكلاتها الحضرية"*، الموسوعة الصغيرة رقم 382، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
5. الدليمي، خلف، وعالي، حسين، (2002)، الطبعة الأولى، *"التخطيط الحضري؛ أسس ومفاهيم"*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الطفيلي، حمد، "ترجمة"، (2002)، الطبعة الثانية، *"معجم المصطلحات الجغرافية"* لمؤلفه جورج (بيار)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

7. المعلم البستاني، بطرس، (1977)، طبعة جديدة 1983، *"محيط المحيط"*، قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
8. آيت حمو، سعيد، (2006)، *"تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة"*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب.
9. حمدان، جمال، (1977) الطبعة الثانية، *"جغرافيا المدن"*، عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
10. حميد الشمري، مسلم كاظم، (2006)، *"التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي"*، بحث لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافيا، قسم الجغرافية، كلية التربية–ابن رشد، جامعة بغداد، العراق.
11. جماعة من المؤلفين، (1973) الطبعة الثانية، *"المعجم الوسيط"*، المجلد الثاني، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
12. طاهر يوسف، طاهر جمعة، (2007)، *"التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية"*، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
13. كرزازي، موسى، (2004)، *"مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة"*، منشورة في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق موسى كرزازي ومحمد آيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس– أكدال، الرباط، المغرب.
14. لبيب، علي، "إشراف"، (2004)، *"قاموس الجغرافيا، عربي– فرنسي– انجليزي"*، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
15. محمد رضا، يوسف، (1990)، الطبعة الأولى، *"الكامل الوسيط، قاموس فرنسي–عربي مفصل"*، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
16. معلوف، لويس، (1976)، الطبعة الرابعة والعشرون، *"المنجد في اللغة والأعلام"*، دار المشرق، بيروت، لبنان.
17. هوزلي، أحمد، (1987)، *"التحولات المجالية والاقتصادية وحركة التمدين بالأطلس الكبير المراكشي: مثال طريق تحناوت–تيزي ن تاست"*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

المراجع الأجنبية:

1. AUZOU, Philippe, (2000), « *DictionnaireEncyclopédique* », Edition Philippe Auzou, Paris, France.
2. BRUNET, Roger, et Autres, (1993), 3éméd, « Les *mots de la géographie. Dictionnaire critique* », Reclus La Documentation Française, Collection :Dynamique du territoire, Paris, France.

3. CHOPLIN, Armelle, (2006), « *Fabriquer des Villes-Capitales entre Monde Arabe et Afrique noire :Nouakchott (Mauritanie) et Khartoum (Soudan), Étude Comparée* », Thèse du doctoratengéographie, École doctorale de géographie de Paris : Espaces, sociétés, aménagement, Université Paris 1) Panthéon-Sorbonne) .
4. DESMARAIS, Robert, (1984), « *Considérations sur les notions de petite ville et de villemoyenne* », Cahiers de géographie du Québec, Vol 28, n° 75, Département de Géographie, Sherbrooke, Québec, Canada.
5. GEORGE, Pierre, Sous la directionde, (1974), « *Dictionnaire de la Géographie* », Presses Universitaires de France, Paris, France.
6. GIRAUT, Frédéric, (1994), « *La petite ville, un milieu adapté aux paradoxes de l'Afrique de l'Ouest : étude sur le semis, et comparaison du système spatial et social de sept localités (Togo, Ghana, Niger)* », Thèse de DoctoratenGéographie, Université de Paris I, Panthéon-Sorbonne.
7. ONS, (1973), *« Données sur la population des centresurbainsenMauritanie »,* Services des enquêtes, Direction de la Statistique et des Études Économiques, Ministère de la Planification et du DéveloppementIndustriel, Nktt, Rim.
8. PASCAL, Baud et SERGE, Bouvgwat, et CATHERINE, Bras, (1998), 2émééd, *« Dictionnaire de Géographie* », Hatier, Paris, France.
9. TROIN, Jean François, (1971), «*Essaiméthodologique pour une étude des petites villesen milieu sous-développé* », Annales de Géographie, Vol 80, n°.414, éd. A Calin.